الرأي رقم 2/2015 تاريخ 30 تشرين الأول 2015 النظام الانتخابي

إن الهيئة الوطنية لحماية الدستور والقانون،

1. عطفاً على بيانها السابق حول النظام الانتخابيّ الاكثر توافقا مع الوثيقة والدستور والمنشور بتاريخ 1/10/2014، تؤكِّد الجبهة أنَّه من الواجب أن يتَّسِمَ قانونُ الانتخابات النيابيَّة بمجموعةِ شروطٍ لازمة وحتميَّة ليكون متلائماً مع مندرجاتِ الدستور، أوَّلُها قدرتُه على تحقيقِ المناصفة الفعلية بين المسيحيين والمسلمين في توزيع المقاعدِ النيابيَّة إعمالاً لنصِّ المادَّةِ 24 من الدستور، وذلك ليس فقط من حيث عددُ المقاعد بل أيضاً من حيث كيفيَّةُ إنتاجِها، وثانيها كفاءتُه في تأمينِ قاعدةِ المساواة المنصوص عليها في مقدّمة الدستور والمادّة 7 منه وهي توجب ألا يكون ثمّة تفاوت ملحوظ في القيمة الاقتراعيَّة بين أصوات الناخبين، كأن يستطيع مثلاً ناخبون في دائرة معيَّنة التصويت لعشرةِ نوَّاب فيما لا يستطيع الناخبون في دائرة أخرى التصويت لأكثر من نائبين، وكذلك ألَّا يكون ثمّة تفاوتٍ جاد في القوَّة التمثيليَّةِ بين نائبٍ وآخر كأن يفوز مثلاً أحدُ النوَّاب بثلاثةِ آلاف صوت ويفوزَ آخر بمايةِ ألف صوت، وثالثها أن يضمن القانونُ مستلزماتِ المادَّةِ 27 من الدستور الَّتي تقضي بأنَّ النائبَ يُمَثِّل الأمَّةَ جمعاء، ورابعها قدرةُ القانونِ على تأمين التمثيل الصحيح والعادل للشعب اللبنانيّ بكلّ أطيافه وأن يعكس الأحجام الحقيقية لمختلف القوى السياسيّة تنفيذاً لمقدِّمة الدستور من جهة أنَّ الشعب هو مصدر السلطات ولمندرجات وثيقة الوفاق الوطني الَّتي أوصت بأن يكفل قانون الانتخابات النيابيّة العيش المشترك بين اللبنانيين ويؤمِّن صحة التمثيل السياسي لفئاتِ الشعب وأجياله شتَّى وفعاليّة ذلك التمثيل وعدالته.
2. تشدِّد الجبهة على أنَّ جميعَ القوانين الانتخابيَّة الَّتي صدرت منذ الاستقلال لم تراعِ المقتضيات المنوَّه بها أعلاه.
3. تكرِّر الجبهةُ موقفَها الرافض لنظامِ الاقتراعِ الأكثري مع الصوت المتعدّد لأنّه يضرب قاعدة المساواة بين المواطنين وعدالة التمثيل ضرباً كلياً.
4. تؤكِّد الجبهةُ عدمَ دستوريَّةِ قانون الانتخابات النيابيَّةِ الذي يقوم على نظام الاقتراع المختلط بين النسبي والاكثري بسبب انتهاكه قاعدة ” المساواة” الدستوريَّةِ ، علماً أنَّ مثل هذا المشروع يُخفق حتماً في تامين التمثيل الصحيح والعادل على المستويين الوطني والطائفي، وقد بيَّنَ عدم دستوريَّتِهِ المرحوم الدكتور محفوظ سكينه في دراسته القيّمة المنشورة في صحيفة “السفير” بتاريخ 10-4-2013.
5. تلفتُ الجبهة إلى أنَّ اعتماد الدوائر الفرديَّة لن يضمن التمثيلَ الصحيحَ لأنَّه سيُلغي تمثيلَ الأقليَّاتِ السياسيَّةَ والطائفيَّة على السواء ضمن الدائرةِ الفرديَّةِ، فضلاً عن تأثير المال السياسي الهائل في مثل هذه الدوائر.
6. تعتبر الجبهةُ أنَّ القانون الانتخابي الذي يعتمد نظامَ الاقتراع النسبيِّ والدائرة الواحدة مع صوتٍ ترجيحيٍّ، هو الوحيد القادر على تأمين مختلف الشروط والمستلزمات الدستورية الواجبة، كونه يؤمِّن المساواة الكلية بين الناخبين والمرشحين على السواء ويكفل أنَّ النائب يمثل الأمة جمعاء ويعكس بعدالة أحجام القوى السياسية المختلفة حيث تنال كل لائحة عدداً من المقاعد يساوي نسبة الأصوات التي حققتها، فضلاً عن أنَّه الأكثر قدرةَ على تأمين تمثيلٍ عادل للجماعاتِ السياسيَّة والطائفيَّةِ على السواء.
7. تشدِّد الجبهة على أنَّ عمليَّةَ تداول السلطة وهي هدف الممارسة الديمقراطية والانتخابات النيابية لا يمكن أن تتحقق إلا باعتماد الدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى لبنان مع نظام الاقتراع النسبي وصوتٍ تفضيليٍّ.

**الاعضاء المجمعون على الرأي: سليم جريصاتي، شكيب قرطباوي، عصام نعمان، جورج قرم، يعقوب الصراف، عبدالله بو حبيب، كميل حبيب، عقل عقل، عصام اسماعيل، حيّان حيدر، وليد عبد الرحيم، خالد الخير، زياد حمادة، عادل يمين، خليل حماده، عبدو سعد.**